محمد بن زايد يوجه برفع رأسمال صندوق خليفة للمشاريع

أبوظبي / متابعات :

بناء على توجيهات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة ، أمر الفريق أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رئيس المجلس التنفيذي، برفع رأسمال صندوق خليفة لتطوير المشاريع من مليار إلى ملياري درهم وتوسيع نطاق خدماته لتشمل كافة إمارات الدولة.

وقال (تأتي هذه التوجيهات التزاما من القيادة تجاه شباب الإمارات وإيمانا منها بالطاقات الخلاقة لأبناء وبنات الوطن في كافة أنحاء الدولة.. فشباب الإمارات أبناؤنا وعلينا أن نوفر لهم الإمكانات اللازمة لتمكينهم من تسخير طاقاتهم في مشاريع الابتكار والإبداع والريادة، بما يساهم في تطور مسيرتهم المهنية وتفعيل دورهم في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الدولة) .

وأضاف أن صندوق خليفة الذي يعد أحد محركات التنمية في الدولة تمكن خلال السنوات الأربع الماضية من إعداد شريحة واسعة من المواطنين في أبوظبي، لصقل مهاراتهم وتأهيلهم ليديروا مشاريع نوعية ومبتكرة تساهم في رفد الاقتصاد الوطني. وأكد أن ما حققته التجربة شجعنا على تعميمها لتمكين كافة أبناء الوطن في مختلف مدن وإمارات الدولة من الاستفادة منها.

وأوضح أن قرار زيادة رأسمال الصندوق من مليار إلى ملياري درهم يمثل ترجمة لهذا التوجه ولتمكين الصندوق من تطوير خدماته وتنويعها وتوسيعها، بما ينعكس بشكل إيجابي على المواطنين المستفيدين من خدمات الصندوق.

يذكر أن صندوق خليفة لتطوير المشاريع قد بدأ بتجهيز فرعه في الفجيرة وإعداد الكوادر المؤهلة والمتخصصة في مجال ريادة الأعمال، ودعم المشاريع المتوسطة الصغيرة وسيبدأ باستقبال الطلبات قريبا.. كما يقوم الصندوق حاليا بتجهيز فرع آخر في إمارة عجمان وسيتم تشغيله خلال النصف الأول من العام الحالي.

ويوفر صندوق خليفة حلولا تمويلية متنوعة لمشروعات وأفكار شباب وشابات الدولة من خلال برامج «بداية - زيادة - وصندوق الاستثمار المباشر وبرنامج تصنيع» لتغطي شرائح المشروعات كافة، إضافة إلى طرح عدد من المبادرات وبرامج التمويل الاجتماعية مثل برنامج خطوة التمويلي ومبادرة صوغة الموجهة لذوي الحرف اليدوية والتراثية ومبادرة الردة الموجهة إلى نزلاء المراكز الإصلاحية وبرنامج إشراق الموجه إلى المتعافين من الإدمان من نزلاء المركز الوطني للتأهيل وبرنامج أمل الموجه لذوي الاحتياجات الخاصة.

يشار الى أن صندوق خليفة لتطوير المشاريع وافق خلال العام 2010 على تمويل 60 مشروعا بقيمة إجمالية بلغت 111 مليون درهم ما يرفع عدد المشاريع التي وافق الصندوق على تمويلها منذ إطلاق خدماته في منتصف العام 2007 إلى 240 مشروعا بقيمة إجمالية تبلغ 415 مليون درهم.

ويقدم الصندوق للمشاريع الممولة من قبله حزمة من التسهيلات تشمل إعفاءات من رسوم التسجيل والتراخيص وأولوية الدخول في مناقصات بعض الجهات الحكومية إضافة إلى برامج تدريب وتأهيل في مختلف التخصصات مثل التسويق والإدارة والمحاسبة وغيرها يستفيد منها أصحاب تلك المشاريع.

أضواء

محنة الرأي الآخر

د.عبد الحميد الأنصاري

الآخر، هو المغاير للذات، المختلف عنا لسبب من الأسباب العديدة، سواء أكان هذا المختلف، داخلياً أم خارجياً، فقد يكون فرداً من عائلتنا، وقد يكون جاراً لنا أو زميلاً في العمل أو شريكاً في الوطن، إن شرعية الرأي الآخر، إنما تستمد وفي الأساس من شرعية الاختلاف، وأيضاً من شرعية الرأي ذاته، لأن «الآخر» كما يقول علي حرب: يقبع في صميم «الأنا» ولأن «الأنا» تنبني أصلاً بالعلاقة مع العالم، والوعي بالذات عبر الآخر، والشعور بالهوية إنما يبرز في مواجهة «الغير»، فلا شرعية للرأي نفسه ولا وجود له إذا صادرنا شرعية الرأي الآخر ووجوده، كما أنه لا إمكانية لأي حوار قبل الاعتراف بالآخر وبحقه في الحياة وفي التميز والاختلاف.

يقرر الفقهاء «الأصل في الإنسان الحرية»، بمعنى أن الحرية ليست من الحقوق المكتسبة حتى يعطيها إنسان لآخر أو يسلبها منه، فالإنسان حر بأصل خلقته، والحرية ليست مجرد «حق» في المنظور الإسلامي بل تتحول إلى تكليف ووجوب، يحاسب الإنسان إذا فرط أو تقاعس في أدائهما. والحرية لا تتجزأ، فهي عامة وشاملة لكل البشر ولكافة الحريات، وقد اعترف الإسلام بالحرية الدينية للآخرين سواء في المعتقد أو في ممارسة الشعائر وإن خالفت شعائر الإسلام انطلاقاً من قوله تعالى: «فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»، وهل يبقى للحرية من معنى إذا منعنا أصحاب الديانات الأخرى من ممارستها عملياً؟! إن سنة الله قائمة على «التعددية» لا «الأحادية»، وأي إلغاء للرأي الآخر أو مصادرته أو قمعه، يُعد إلغاءً للتطور وتجميداً للحياة، وأية محاولة لكبته، تؤدي إلى مزيد من المشاكل والتعقيدات، إن من حق الآخر تماماً (كما من حق الذات) التعبير عن رأيه في كافة الشؤون الفكرية والعقدية والسياسية والاقتصادية... فلا مسوّغ لإلغاء الرأي الآخر. إن الاعتراف بالآخر وجوداً ورأياً، هو قوام الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي في مجتمعاتنا، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم حضارياً بدون تكريس «التعددية» وحمايتها، فالرأي الآخر، ضرورة تفرضها الطبيعة البشرية والحياتية والكونية، وهو تعبير عن واقعية الاختلاف في حياة البشر. نجد مصداق ذلك في تعدد الآراء الاجتهادية في الفقه والتشريع، وقد عبر الفقهاء عن هذا الاختلاف بكونه «رحمة» إذ لو كان رأياً واحداً، لضاق به الناس، ووقعوا في «الحرج» الذي حرص القرآن الكريم في العديد من آياته على رفعه، وعدم تعريض الأمة لأي شكل من أشكال العنت والمشقة.

وأهمية الرأي الآخر في المجال السياسي بصفة خاصة أنه يرشد القرار السياسي، ويضمن التوافق المجتمعي، ويشكل «صمام» أمان ضد الأخطار الداخلية والخارجية، ويجنب المجتمعات والدول الكوارث والهزائم... وذلك بما يتيحه من مناخ للحرية والتعددية يفرز السلام الاجتماعي في الداخل وينتج علاقة صحية ناضجة بدول العالم المتقدمة. أما في المجال التنموي فتبرز أهمية الرأي الآخر، كونه يساعد على الوصول إلى الخطط التنموية المناسبة والملائمة لظروف المجتمع، وغياب الرأي الآخر هو العامل الأبرز في إخفاق خطط التنمية العربية في تحقيق أهدافها رغم الجهود المبذولة والموارد الكبيرة.

أما في مجال الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي، فلا يخفى أن إفساح المجال أمام الرأي الآخر للظهور والانتشار، يشكل المتنفس الصحي العلني للجميع، إذ أن المناخ التعددي يستطيع احتواء كافة نوازع التمرد والرفض والمعارضة، احتواءً سلمياً ديمقراطياً يجنب الدول الهزات العنيفة والانقلابات الدموية. فالتعددية الفكرية والثقافية ثروة حضارية، إذ هي إفراز وتفاعلات لعقول كثيرة ومتنوعة قادرة على العطاء والتنوع وأي توجه للحجر على الرأي الآخر، يعد كارثة فكرية لأنه يسبب عقماً وجموداً فكرياً يهمش المجتمع ويعزله عن تيار الحياة المتدفق، لا أحد يملك الحقيقة المطلقة أو الصواب المطلق في ما يتعلق بالأفكار والأحكام والآراء المتعلقة بمجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع، ولا يوجد من يستطيع الادعاء بأن رأيه هو الأخير في قضية ما. يقول الله تعالى: «وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً». الحلول التي يطرحها الإنسان نسبية ومتغيرة ومحكومة بقدرته العقلية وبالإطار الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه، والحقيقة الكاملة عند الله، ومعنى ذلك أن الاعتراف بشرعية الرأي الآخر هو سبيلنا الوحيد للوصول إلى جزء من الحقيقة الغائبة.

ورغم التطورات السياسية التي شهدتها الساحة العربية نحو قبول التعددية، فإنه على مستوى الممارسات لا يزال الرأي الآخر في محنة؛ يعاني تقييداً وتضييقاً يصل إلى المصادرة والتجريم في بعض الحالات. وفضلاً عن اتهام الرأي الآخر بالتكفير هناك من يتهمه بالعمالة وخدمة الأعداء وتنفيذ مخططات تغريب المجتمع تحت شعارات «الحداثة» و«العقلانية» و«التعددية». ولا يكاد داعية الإصلاح السياسي يخلص من اتهامه في وطنيته، أما داعية الإصلاح الاجتماعي فمتهم بتغريب المرأة المسلمة، والذين يطالبون بإصلاح الخطاب الديني إنما يخضعون لإملاءات أميركية تحت شعار محاربة الإرهاب! أما دعاة التسامح والسلام فهم دعاة استسلام وانهزام واستباحة! مأساوية الحالة العربية أن دعاة التغيير والإصلاح لا يكادون يأمنون على أنفسهم وأولادهم، لا من السلطات الحاكمة بل من الصغار المغرر بهم من قبل منابر ومواقع وفتاوى محرضة.

محنة الرأي الآخر، مزمنة وغائرة الجذور في الأرض العربية، تمتد إلى صراع السنة والمعتزلة في القرن الثاني الهجري حول «الفرقة الناجية». لقد فرض مذهب الجمهور نفسه على الساحة الفقهية وهمش الرأي الآخر ولم يسلم أصحابه من تهم التكفير والتفسيق والزندقة على امتداد التاريخ الإسلامي وحتى اليوم. وللإنصاف التاريخي فإن «الرأي الآخر» -أيضاً- لم يكن بريئاً دائماً من لعبة التكفير والتفسيق؛ فالخوارج أقلية مثلت الرأي الآخر لكنها كفّرت الأكثرية واستباحت دماءها، ونجد امتداداتها في عصرنا ممثلة في خطاب الجماعات المتشددة المكفرة، ونجدها -أيضاً- في الخطاب التخويني لبعض الميليشيات الدينية كـ«حزب الله» في لبنان و«حماس» في غزة و«شباب المجاهدين» في الصومال و«طالبان» في أفغانستان وباكستان... فالرأي الآخر -المهمش- ما أن يتمكن ويقوى حتى يمارس نفس الدور الذي كان يشكو منه، وهذا يدلنا بوضوح على أن العلة الحقيقية كامنة في أنه حتى الآن، لا توجد قناعة مجتمعية حقيقية بالثقافة التعددية.

عن/ جريدة (الاتحاد) الأماراتية

ارتفاع إنتاج السعودية من النفط يعزز استقرار أسواق الطاقة العالمية

الرياض / متابعات :

ساهم ارتفاع إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط إلى 9 ملايين برميل يوميا لتعويض أي نقص في إمدادات البترول الخام نتيجة إلى أحداث ليبيا في تعزيز استقرار أسواق الطاقة العالمية وإضفاء حالة من الارتياح لدى المستهلكين من أن السوق النفطية لن تعاني من أي شح في الإمدادات وأن المملكة قادرة على تعويض أي تراجعات في الإمدادات لامتلاكها طاقة فائضة تصل حاليا إلى 3.5 مليون برميل يوميا.

وأجمع محللون نفطيون على أن هذا التجاوب السريع من المملكة لسد العجز في إمدادات النفط الخام يدل على مصداقيتها وموثوقيتها نحو الالتزام في توفير مصادر الطاقة إلى الأسواق العالمية والمساهمة في حفظ التوازن المطلوب بين العرض والطلب حرصا على مصلحة نمو الاقتصاد العالمي لإيمانها العميق بأنها جزء من هذه المنظومة العالمية وأن انتعاش الاقتصاد العالمي يعود إيجابا على تنميتها وتطوير مرافقها الصناعية والتجارية.

وأبدى عدد من المراقبين تفاؤلهم بأن تبقى أسعار النفط في أوضاع مستقرة تفيد المنتجين والمستهلكين وتعزز من التنمية البشرية، مشيرين إلى أن استقرار الأوضاع يصب في مصلحة التنمية البشرية ويعظم من فائدة الثروات الوطنية ومساهمتها في بناء المرافق الصناعية وتطوير المشاريع الكبيرة التي تفتح آفاقا من الفرص الوظيفية الجديدة التي تلعب دورا محوريا في التنمية الاجتماعية وترفع من مساهمة المواطن في المسارات الصناعية.

وأفادت مصادر نفطية أن السوق النفطية العالمية تشهد استقرارا في الإمدادات ولم تسجل أي حالات من النقص في المصافي العالمية، حيث ظل الاستهلاك النفطي يراوح قرب 85 مليون برميل يوميا وهو ما أبقى أسعار النفط في حدود 114 دولارا للبرميل لخامي برنت القياسي، و101 لخام نايمكس، حيث زاد الفارق بينهما نتيجة إلى تنامي أسعار برنت خلال الأيام القليلة الماضية لوجل المستهلكين من احتمال تأثير توقف إنتاج النفط الليبي على الأسواق، بيد أن ذلك تبدد بعد أن تم تعويض الفاقد من الدول المنتجة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية الأمر الذي هبط بالأسعار بمقدار 1.5 دولار للبرميل مع توقعات بأن تستمر الأسعار بالتراجع على مدى الأيام القادمة وتتأرجح قرب 100 دولار.

وعزز من المسار النازل لأسعار النفط بعض المصافي النفطية اليابانية بسبب الزلزال الذي ضرب أجزاء من البلاد ما نتج عنه وفرة في تدفقات النفط الخام إلى الأسواق اليابانية، غير أن المراقبين يتخوفون من احتمال ظهور شح في المواد البترولية المكررة في عدد من المناطق اليابانية لاسيما تلك التي تقع بالقرب من مركز الزلزال أو التي تعرضت لمد موج تسونامي الذي دمر عدداً من المناطق وأدى إلى إعاقة المواصلات.

(13.866) مسافراً عبر مطار الملك خالد الدولي وارتفاع الإيرادات (161 ٪)

الرياض / متابعات :

كشف تقرير صادر عن إدارة مطار خالد الدولي بالرياض عن تحسن الإيرادات وعمليات الفوترة والتحصيل والمصروفات والمعايير المالية، حيث ارتفعت الإيرادات الجوية بنسبة٪237، والإيرادات التجارية بنسبة 567 ٪، وإجمالي الإيرادات بنسبة 161 ٪، وإجمالي الدخل الصافي بنسبة160 ٪، في حين تراجعت المصروفات التشغيلية بنسبة 21 ٪.

وأظهرت إحصائيات حركة الركاب والشحن في مطار الملك خالد الدولي في الرياض، نمو حركة المسافرين والشحن الجوي في المطار خلال العام الماضي 1431 ، حيث أثمرت الجهود التي تبذلها اللجنة الإشرافية لتطوير المطار وبتوجيهات الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني، ومتابعة من عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني رئيس اللجنة الإشرافية صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، ورئيس هيئة الطيران المدني وأعضاء اللجنة عن الارتقاء بالأداء البشري والإداري والمالي لكافة إدارات المطار والعاملين فيه.

فقد ارتفعت حركة المسافرين بنسب 8.7 ٪ مقارنة بالعام الذي قبله 1430ه، وبلغ عدد المسافرين 13.86 مليون راكب، مقارنة 12.75 مليون راكب خلال العام السابق.

وأوضحت الإحصائيات نمو حركة الشحن الجوي بمطار الملك خالد الدولي خلال العام الماضي بنسبة 19 ٪ مقارنة بالعام السابق، حيث وصل إجمالي كمية الشحن خلال 1431ه، إلى أكثر من 236 ألف طن، مقارنة بإجمالي قدره 199 ألف طن خلال عام 1430ه.

وأعرب مدير عام مطار الملك خالد الدولي المكلف المهندس عبدالله الطاسان عن ثقته بالمستويات القياسية التي تم تحقيقها في المطار من ناحية حركة المسافرين والشحن الجوي، التي توضح مدى الجهد المبذول في تطوير المطار.

وأكد أنه سيتم ضمن برنامج اللجنة الإشرافية التطويري لمطار الملك خالد طرح مشروع تجهيز وتهيئة الصالة الرابعة، ومشروع تطوير منطقة الطيران الخاص، ومشروع استبدال وتطوير جسور الإركاب الواصلة بالطائرات، ومشروع استبدال وتطوير إمدادات الطائرات بالطاقة الأرضية والهواء البارد، ومشروع استبدال وتطوير كاونترات السفر وأنظمة نقل الأمتعة، ومشروع تطوير خدمات الشحن ؛ ومشاريع إنشاء مرافق مدينة المطار، ومشروع تطوير مدرجي الطيران والمعابر الأرضية للطائرات ومواقف الطائرات لتتوافق مع الطائرات الجديدة الكبيرة الحجم.

وذكر الطاسان أنه تجري المنافسة حالياً على عدد من المشاريع أهمها مشروع توريد وتركيب أجهزة تكييف إضافية في جميع الصالات، ومشروع استبدال وتطوير نظام الاتصال اللاسلكي، ومشروع تحديث شبكة الطاقة الكهربائية.

وأشار مدير عام المطار المكلف إلى أنه تم مؤخراً البدء بتنفيذ مشروع استبدال وتطوير نظام عرض معلومات الرحلات، ومشروع البنية التحتية للمطار، وتنفيذ عدد من الحلول السريعة التي ساهمت في تحقيق المعدلات الإيجابية للخدمات والأداء والنمو في المطار، إضافة إلى توقيع عقد إنشاء وتشغيل الأسواق الحرة في الصالتين الدوليتين في المطار، ما سيضيف مساحة 2000م2 للتسوق دون التأثير على المساحات المخصصة للركاب، ويتيح خيارات متعددة من السلع ذات الماركات العالمية، ويحقق رغبات المسافرين على رحلات دولية في تأمين احتياجاتهم أثناء انتظارهم بصالات المغادرة.

وقال الطاسان إنه تم توقيع عقد إنشاء قاعة لركاب درجتي الأولى ورجال الأعمال في جميع صالات السفر الثلاث على مساحة تعادل ستة أضعاف القاعة الحالية، وتتضمن العديد من الخدمات التي تليق بهذه الفئة من الركاب، حيث ستغطي مساحة 1108م2 مقارنة بالقاعة الحالية والبالغة مساحتها 195م2، وستوفر القاعة الجديدة خدمات متميزة لهذه الفئة من الركاب، وكذلك إنشاء قاعة خاصة لإنهاء إجراءات سفر ركاب الدرجة الأولى ورجال الأعمال في المطار ليتم بذلك تأدية خدمة مميزة من السيارة إلى الطائرة تليق بهذه الفئة، وسيؤدي ذلك أيضاً إلى زيادة السعة الاستيعابية للصالات وتخفيف الضغط على صالة السفر الحالية لإضافة المزيد من الخدمات للمسافرين عبرها.